

الهجرة غير الشرعية مصدر أزمة متواصلة بين تونس وإيطاليا

روما تضع تونس على خط المواجهة مع الاتحاد الأوروبي بوقفها للمساعدات



شعب تدرب على الهجرة والمعاناة

الماضي، أنه "في حين أن المزيح بين الهجرة غير الخاضعة للرقابة وكوفيد - 19 قد يصبح قنبلة اجتماعية، يتم عرض مسرحية سريرية يطلق الجميع فيها الاتهامات ولا يتحمل أحد المسؤولية عن الأحداث"، وأولا وقبل كل شيء "رئيس الوزراء الذي يبدو أنه غير مهتم تماما بمثل هذه القضية الحاسمة".

وبدورها بينت عضو مجلس الشيوخ من حركة خمس نجوم مارينيليا باتشيفيكو أن "موجة الهجرة إذا كانت غير متوقعة بالنسبة للعديد من فئتها توضع بشكل أكبر، العلاقة بين الحكومات أو غيابها، حيث ليس من قبيل الصدفة أن تدفع الظروف الجوية المثالية الآلاف من التونسيين لعبور البحر"، كونها "طروف بلد دون حكومة أو قيادة سياسية متماسكة". في إشارة إلى الأزمة السياسية التي تعرفها تونس.

وأوضحت باتشيفيكو أن "نمو البطالة ونقص الأفاق هو ما يخلق هذا النزوح الجماعي الضخم"، مينة أن "من بين المهاجرين، هناك مئات أو ربما آلاف ممن يعودون إلى بلادنا للمرة الثانية"، أي "أنهم عاشوا في إيطاليا سابقا ثم عادوا إلى وطنهم، وقد عبروا البحر الآن للعودة إلى بلادنا"، ف"من الواضح أن هناك قصصا في بعض المعلومات، ربما بسبب الوضع السياسي غير المستقر في تونس"، مردفة أن "تشهيد قوات دبلوماسية مرذلة لا تزال متنازعة، قد تساعدا على جعل وضعنا أكثر أو أقل وضوحا بالنسبة لشريحة من السكان التونسيين، الذين على ما يبدو يرغبون بالهجرة على متن القوارب".

وأشارت إلى أن "النظر إلى ظاهرة الهجرة بعدسات إيطالية فقط، بصرف الانتباه عن ظاهرة عالمية ويجعل السياسة قاصرة على مجرد نشرة صحافية عن الوافدين". واختتمت بالقول إن "بلادنا لا تحتاج لتدخلات استثنائية، بل إلى سياسة محددة للهجرة، ودعوة الاتحاد الأوروبي بلا تردد إلى تحمل مسؤولياته".

ويدفع بعض الإيطاليين بقوة إلى استعمال كل الإمكانيات المتاحة لمنع المزيد من تدفق المهاجرين المطلقين من تونس، ويعتبرون أن ما نص عليه القانون الدولي من ضرورة توفير المساعدة لأولئك الفارين من الحروب أو الاضطهاد السياسي، لا ينطبق على تونس و12 دولة أخرى تم إدراجها في قائمة "البلدان الآمنة" العام الماضي، كما أن البلاد ليست في حالة حرب.

وهي تعيش في ظل الديمقراطية الناشئة حيث لا يمكن الحديث عن الاضطهاد السياسي والإنساني الذي يوجب تمكين مغادرتها من امتيازات عادة ما تمنح للاجئين.

واسعا بسبب ارتفاع أعداد قوارب الموت المنطلقة من تونس، في ظل توقف برنامج البلدين لإعادة المهاجرين غير الشرعيين من إيطاليا إلى تونس نتيجة أزمة كورونا، مما بات يهدد استقرار حكومة جوزيبي كونتي.

وفي هذا السياق، قال نائب رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي السيناتور روبرتو كالديرولي، إن المهاجرين التونسيين لا يهربون من الحروب.

وأكد أن هذا "المناخ الملائم استثمره منظمو محترفون حولوا هذه المغامرة القاتلة إلى تجارة بالبشر تدر عليهم أرباحا طائلة، توقف نسب النمو وانحدارها إلى ما تحت الصفر وقد تدر ك نسبة 6 في المئة سلسلي، تواصل شروخ التفاوت بين الجهات، فقدان المدرسة بريقها في ظل تعطلها كصعد اجتماعي ينتشر الشباب من مناطق الهشاشة والتهميش، وأخيرا الإحباط الذي يفترس هؤلاء الشباب وهم يرون حكام بلادهم قد حولوا الفضاء السياسي إلى حلبة لصراع ديكتة هاجمة".

وكان المنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، قد أعلن أن عدد الواصلين إلى السواحل الإيطالية من تونس في شهر يوليو 2020، بلغ 4077 مهاجرا مع إحباط 245 عملية تسلسل مع بلوغ عدد من تم منحهم من عبور الحدود بطريقة غير قانونية 2918 شخصا، وتتركز عمليات الهجرة في سواحل المهدي بنسبة 35.75 في المئة ثم تليها المهدي بنسبة 17.6 في المئة ثم مدين بنسبة 15.6 في المئة.

وكتشف الناطق الرسمي باسم الإدارة العامة للحرس الوطني العميد حسام الدين الجبالي أنه تم خلال شهر يوليو الفارط إحباط 241 عملية هجرة غير نظامية شارك فيها 2639 متسلسلا من ضمنهم أكثر من 300 من جنسيات أفريقية مختلفة.

وجاءت تحركات الرئيس التونسي قبل أيام قليلة من لقائه المنتظر مع وزير الخارجية لويجي دي مايو، الذي قال إنه سيؤدي زيارة عاجلة إلى تونس من أجل إبرام اتفاقية جديدة في مجال الهجرة، وذلك بعد أيام من زيارة وزيرة الداخلية لوتشانا لامورجيزي، التي نقلت خلالها إلى الرئيس قيس سعيد قلق حكومتها عن عدد عمليات هبوط المهاجرين التونسيين على الساحل الإيطالي، والتي زادت بشكل كبير خلال الشهرين الماضيين.

وأدى ملف الهجرة غير الشرعية إلى توتر في العلاقات بين البلدين، حيث أكد رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي عزمه على تكثيف عودة المهاجرين غير الشرعيين القادمين من تونس. وقال "يجب أن تكون أقوياء وغير مرتين". وتعرف الساحة الإيطالية حاليا جدلا

إلى عن الصراع السياسي في البلاد "حولوه من البر إلى البحر وإلى دول أخرى".

وأطلع سعيد بالمناسبة على غرفة العمليات حيث استمع إلى عرض حول تفاسم ظاهرة الهجرة غير النظامية خاصة خلال شهر يوليو الماضي إذ عرفت أرقاما قياسية مقارنة بالسنوات الماضية. كما تم التطرق خلال هذا العرض إلى وجود عدد من النقاط السوداء التي يصعب مراقبتها.

وأشار إلى أن تونس في حاجة للكثير من المعدات مبينا أن عدة دول عبرت عن استعدادها لتوفيرها، لكن "الأهم من توفير هذه المساعدة هو أن نتعاون على القضاء على الهجرة"، مشيرا في هذا السياق إلى خطورة ما يقوم به منظمو الرحلات البحرية خلسة والوساطة في هذه العملية.

ولفت إلى ضرورة أن تتولى القوات الأمنية التنسيق مع القوات العسكرية لمزيد التصدي لهذه الظاهرة، كما جدد التأكيد على أن المعالجة الأمنية لهذه الظاهرة تظل غير كافية، مشددا على أن الأهم من المعالجة الأمنية هو توفير الشغل الذي يحفظ كرامة الإنسان وإحداث مشاريع تنموية وهو ما يجب أن تتكاتف فيه مساهمات مختلف البلدان بما يساهم في تغيير نظرة الشباب إلى واقعهم وبلدانهم ويمنحهم الأمل في حياة أفضل داخل أوطانهم بعيدا عن الإلقاء بانفسهم نحو مستقبل مجهول.

وأكد سعيد خلال زيارة أداها إلى ولايتي صفاقس والمهدية الساحليتين اللتين تمثلان أهم مراكز تسيير قوارب الموت نحو إيطاليا، أن الدولة التونسية حاضرة للتصدي للمناورات التي يتم ترتيبها، وهي ظاهرة لا تحتاج إلى دليل من خلال الشعارات التي رفعت من قبل من وصلوا إلى السواحل الإيطالية، مشيرا

كانت مشاهد فيديو قد انتشرت على نطاق واسع لمهاجرين وصلوا إلى السواحل الإيطالية، انتقدوا فيها أداء سلطات بلادهم، وخاصة الرئيس سعيد.

وفي الواقع يعد تخلي البعض من التونسيين عن الروح الوطنية في مثل هذه الظروف بات معتادا، هناك من يرجع الأمر إلى دوافع سياسية، الرئيس نفسه لج إلى ذلك، لكن علماء الاجتماع لهم وجهة نظر مختلفة.

ورد مهدي المبروك الذي خصص جانبا مهما من بحوثه الأكاديمية لدراسة الظاهرة، على تلميح الرئيس سعيد بالقول إن "الهجرة غير النظامية لها أسباب موضوعية وهي إذ تواصل فإن سياقاتها ظلت ثابتة تقريبا، تحدث هذه الموجة الثانية تحديدا لأن ضغط

وادي ملف الهجرة غير الشرعية إلى توتر في العلاقات بين البلدين، حيث أكد رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي عزمه على تكثيف عودة المهاجرين غير الشرعيين القادمين من تونس. وقال "يجب أن تكون أقوياء وغير مرتين". وتعرف الساحة الإيطالية حاليا جدلا

وضعت روما في الأيام الأخيرة تونس في موقف صعب بعدما كثفت ضغوطها على بقية الدول الأوروبية لوقف المساعدات الموجهة إلى تونس بسبب تنامي أعداد المهاجرين غير الشرعيين على السواحل الإيطالية. خطوات إيطالية تحرك على إثرها الرئيس التونسي بزيارة ولايتي صفاقس والمهدية الساحليتين اللتين تمثلان أهم مناطق تسيير قوارب الموت نحو إيطاليا، إلا أنها تحركات لن تفض المشكلة المستعصية بحسب المراقبين في ظل تواصل وجود نفس الأسباب التي تدفع بالشباب إلى الهجرة كالبطالة والفقر واليأس من وعود السياسيين.

الاتصال بأن أعرب الوزيران عن أملهما في تحقيق مستوى ملائم من التعاون من الجانب التونسي لمنع الهجرة غير الشرعية، وفي هذا الصدد أكد بوريل اهتمامه الشخصي بضمان معالجة القضية مع الاهتمام الواجب على الجبهة الأوروبية.

ودخل الوضع في الجزر الإيطالية مستوى الخطر، فقد قرع حاكم منطقة صقلية نيلو موسوميتشي، ناقوس الخطر من لامبيدوزا، مشيرا إلى أن الوضع في الجزيرة على وشك الانفجار "لامبيدوزا تنفجر مرة أخرى. كم يجب توقع المزيد من الجحافل المتسلسلة لإعلان حالة الطوارئ بشأن ذلك من قبل الحكومة المركزية، وهو ما طالبت به البلدية والمنطقة منذ أكثر من شهر".

ومؤخرا كان هناك ما يقرب من ألف شخص في مركز الاحتجاز في الجزيرة، في حين أن المبنى لا يتسع حتى لمئة نفر، والإيطاليون مضطرون لفرض تدابير الحجر الصحي على المهاجرين خشية نقل فيروس كورونا المستجد.

وتوجد راهنا أصوات تصرخ "نحن نخسر 50 ألف يورو على كل مهاجر غير شرعي، في حين أن شعبنا يتصور جوعا".

وأكدت وزيرة الداخلية الإيطالية لوتشانا لامورجيزي، ووزير الخارجية لويجي دي مايو، ورئيس الوزراء جوزيبي كونتي، أنهم على اتصال بالسلطات التونسية للحد من المغامرة وتعزيز البات العودة. وأن الرحلات الجوية المستأجرة لإعادة التونسيين الذين يصلون إلى إيطاليا إلى بلادهم والتي توقفت نتيجة الإغلاق بسبب كورونا سيتم استئنافها ابتداء من الاثنين القادم 10 أغسطس.

وقالت وزارة الداخلية الإيطالية في الوقت الحالي، تتوقع الاتفاقات السارية مع حكومة تونس طائرتين في الأسبوع، كل منها على متنها 40 شخصا.

بتحدث المراقبون في إيطاليا عن عجز حكومي على مواجهة الأزمة بالحزم اللازم في ظل جبن اليسار وانتهازية اليمين، مشيرين إلى أن عودة 80 تونسيا إلى بلادهم كل أسبوع لن يحل المشكلة مع استمرار تدفق الآلاف شهريا، بينما الحرج التونسي بلغ مدهاء. واعتبر الرئيس التونسي قيس سعيد أن الموجة الجديدة من الهجرة غير الشرعية التي تنطلق من بلاده نحو الضفة الشمالية للمتوسط، مؤامرة تستهدفه شخصيا، مؤكدا أن حيطان البر أشرس من حيطان البحر، وفق تقديره.

وأكد سعيد خلال زيارة أداها إلى ولايتي صفاقس والمهدية الساحليتين اللتين تمثلان أهم مراكز تسيير قوارب الموت نحو إيطاليا، أن الدولة التونسية حاضرة للتصدي للمناورات التي يتم ترتيبها، وهي ظاهرة لا تحتاج إلى دليل من خلال الشعارات التي رفعت من قبل من وصلوا إلى السواحل الإيطالية، مشيرا

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

تونس - تواجه تونس أزمة حقيقية مع جيرانها على الضفة الشمالية للمتوسط بسبب ارتفاع مستويات تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى إيطاليا، ما أدى إلى حالة من الغضب في روما دفعت بوزير الخارجية لويجي دي مايو، إلى الإعلان عن زيارة عاجلة سيؤديها إلى تونس من أجل إبرام اتفاقية جديدة في مجال الهجرة. وتأتي هذه الخطوة الإيطالية بعد أيام من زيارة وزيرة الداخلية لوتشانا لامورجيزي، التي نقلت خلالها إلى الرئيس قيس سعيد قلق حكومتها عن عدد عمليات هبوط المهاجرين التونسيين على السواحل الإيطالية ما زاد بشكل كبير خلال الشهرين الماضيين.

ضغوطاً أوروبية

مما زاد من حدة الأزمة، أن وزير الخارجية الإيطالي أعلن أن حكومته طلبت من دول أوروبية، بما في ذلك الحكومة الفرنسية، التوقف عن تقديم أي دعم مالي واقتصادي لتونس إذا ما تواصل تدفق المهاجرين، فيما قررت الداخلية الإيطالية تخصيص سفينتين لفرض التدابير الصحية المتعلقة بفيروس كورونا المستجد على من يصلون إلى بلادها، لضمان وقف احتجاجات سكان السواحل الإيطالية المنددين بدفق المهاجرين والخائفين من نقل العدوى إليهم.

إيطاليا تجمد مبلغ 6.5 مليون يورو كانت مخصصة لتمويل خطة العمل المشترك مع تونس من أجل التقليل من تدفق المهاجرين

وخطاب وزير الخارجية الإيطالي التونسيين من خلال سفير بلادهم في روما معز السيناوي الذي استدعاه على عجل، بالقول "أنتم لستم في حالة حرب، إن حصلوا على تأشيرة إقامة على أراضينا" ثم قرر تجميد مبلغ 6.5 مليون يورو كانت مخصصة لتمويل خطة العمل المشترك مع تونس من أجل التقليل من تدفق المهاجرين.

كما اتصل دي مايو بوزير الخارجية والأمن بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، حيث أكد له بلغة لا تخلو من الحدة والغضب، أنه لا يمكن إغفال حقيقة الجغرافيا وهي أن السواحل الإيطالية تمثل الحدود الجنوبية أيضا للاتحاد. وانتهى

الرئيس التونسي قيس سعيد يقول إن الدولة حاضرة للتصدي للهجرة غير الشرعية ويحمل المسؤولية إلى الصراع السياسي الذي تحول من البر إلى البحر

